كانت تربط ما بين هذه القوى ومستعمراتها العديدة المنتشرة في قارتي آسيا وافريقيا. واستدعى الامر تنسيقاً عسكرياً ـ سياسياً مباشراً تزعّمته بريطانيا العظمى، وشاركت فيه كل من النمسا وبروسيا وروسيا، في حين غابت عنه فرنسا، التي كانت تدعم، آنذاك، سياسة محمد علي التوسّعية، بهدف تعزيز النفوذ الفرنسي في كل من مصر وسوريا، لمواجهة النفوذ البريطاني المتعاظم داخل الامبراطورية العثمانية.

من جهته، حدّد وزير الخارجية البريطانية، اللورد بالمرستون، السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في رسالة وجّهها الى السفير البريطاني في العاصمة النمساوية، فيينا، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٩. وبقيت بريطانيا ملتزمة تلك السياسة كما رسمها بالمرستون، طوال أكثر من أربعين عاماً، الى ان وضعت بيدها نهاية لها، باحتلالها مصر في العام ١٨٨٢، من اجل القضاء على ثورة احمد عرابي باشا.

اتطلقت سياسة بالمرستون، آنذاك، من مبدأ تدويل «المسألة الشرقية»، أي جعل الدول الاوروبية، مجتمعة، مسؤولة عن الحفاظ على وحدة اراضي الدولة العثمانية (رجل اوروبا المريض) واستقلالها السياسي. وكانت الغاية من ذلك سدّ الطريق أمام محاولات أية قوة اوروبية منفردة، للتصرّف بممتلكات السلطنة العثمانية. وبعبارات بالغة الدقّة والاهمية، أوضح بالمرستون موقف الحكومة البريطانية من الازمة الناشبة بين السلطان ووالية، مؤكداً ان الحل لن يتوفّر ما لم يبادر محمد علي الى «اعادة سوريا الى سلطة السلطان المباشرة، والانسحاب الى مصر، جاعلاً الصحراء فاصلاً ما بين قواته وسلطاته، من جهة، وقوات السلطان وسلطاته، من جهة أخرى»[٢].

بهذه الكلمات وضع بالمرستون الخطوط الاساسية للسياسة التي اتبعتها بريطانيا طوال أكثر من مئة عام، والمتمثّلة بضرورة الاحتفاظ بالصحراء (سيناء) حاجزاً طبيعياً بين مصر وبلاد الشام. وعلى الرغم من ان رسالة بالمرستون، تلك، لم تهدف الى رسم أية حدود بين المنطقتين، الّا ان تأثيرها بقي حاضراً لفترة طويلة مقبلة، خاصة في ما يتعلق برسم الحدود ما بين مصر والدولة العثمانية.

بلغ التهديد العسكري المصري ذروته عندما استولى محمد علي على الاسطول العثماني، بكامله، في السابع من تموز (يوليو) ١٨٣٩، بعد اسبوع فقط من وفاة السلطان محمود الثاني وتولّي عبدالمجيد عرش السلطنة، من بعده. ونظراً الى صغر سن السلطان الجديد، حيث لم يكن يتجاوز السادسة عشرة من عمره، سارعت بريطانيا الى ايجاد تفاهم اوروبي شامل (Concert of Europe) لمواجهة الازمة بين القاهرة واسطنبول. وتمّ لها ذلك عندما وقّعت، في الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٨٤٠، كل من النمسا وبروسيا وروسيا، بالاضافة الى بريطانيا، ميثاقاً مع الدولة العثمانية «من اجل تهدئة شرق المتوسط» (London Convention for the Pacification of the Levant)؛ على ان هذا التفاهم الاوروبي بقي يعاني من فجوة هامّة، تمثّلت بغياب فرنسا عنه، نظراً الى موقفها الداعم لخطوات محمد علي، ولطموحاته.

الى جانب تعهّد الدول الاوروبية، الموقّعة على الميثاق، ضمان حماية الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، التزم السلطان العثماني منح محمد علي، وأولاده من بعده، «ادارة بشالق مصر»، بالاضافة الى منح محمد علي، في حياته فقط، لقب باشا عكا «وادارة الجزء الجنوبي من سوريا، بحدوده كما يعيّنها الخط التالي: يبدأ هذا الخط من رأس الناقورة على ساحل البحر الابيض المتوسط، ويمتد، مباشرة من هناك، الى مصبّ نهر السيسبان على الطرف الشمالي لبحيرة طبريا، ويتجه على طول